بيان صحفي

أزمة الديون في تونس: الأولوية لحقوق الإنسان لا لسداد الديون

في دراسة أجرتها مؤسسة فريدريش إيبرت مع (يوبيل ألمانيا)، يظهر أن الدَّين السيادي لتونس لا يمكن سداده إلا على حساب العدالة الاجتماعية. فقد تسببت التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا في ارتفاع الدين العام إلى 87% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

تواجه البلاد مدفوعات ديون عالية، وكان صندوق النقد الدولي قد أوصى في وقت مبكر من العام بضبط أوضاع المالية العامة بغية التمكن من سدادها. في المتوسط، ستلتهم مدفوعات خدمة الدين أكثر من 25% من الإيرادات الحكومية بين عامي 2019 و2025. ومع ذلك، وبدلاً من إعطاء الأولوية لسداد الديون، اقترحت الدراسة أن تسعى الحكومة التونسية إلى إعادة هيكلة ديونها لحماية حقوق مواطنيها.

وحسب كريستينا ريبين من يوبيل ألمانيا، مؤلفة الورقة: "لتخفيض الديون إلى مستويات قابلة للسداد، يقترح صندوق النقد الدولي إجراء سياسات تقشفية مشددة عن طريق خفض فاتورة إجمالي نفقات الحكومة، والإلغاء التدريجي لدعم الطاقة وتخفيض الإنفاق الاجتماعي. في سياقات أخرى، حذر صندوق النقد الدولي بشدة من أن التقشف المالي المبكر، قد يهدد التعافي من عواقب الوباء. وقد تتسبب مكافحة الديون غير القابلة للسداد عبر سياسات التقشف في توقف نمو الاقتصاد التونسي لعقد من الزمن".

ما من إمكانية لتخفيف عبء الديون؟

ومع ذلك، فإن تونس غير قادرة على الاستفادة من تدابير تخفيف عبء الديون المتعلقة بالوباء التي اتخذتها مجموعة العشرين، مثل الإطار المشترك لمجموعة العشرين لمعالجة الديون التي أعقبت مبادرة تعليق خدمة الديون، فهذه التدابير متاحة للبلدان منخفضة الدخل فقط.

من جهته أضاف توماس كلايس، مدير مشروع "السياسات الاقتصادية للعدالة الاجتماعية" التابع لمؤسسة فريدريش إيبرت-الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: "يبدو أن المجتمع الدولي على استعداد لإهمال البلدان متوسطة الدخل المثقلة بالديون مثل تونس. لا يمكن لتونس أن تسدد خدمة ديونها بالكامل وفي الوقت المحدد إلا بإعطاء الأولوية لحقوق الدائنين على حساب حقوق الإنسان، والحقوق الاقتصادية للمواطنين التونسيين".

الحاجة إلى بدائل عن التقشف

تظهر الدراسة وجود بدائل عن التقشف المقترح للتعامل مع أزمة الديون. يمكن لإعادة هيكلة الديون غير القابلة للسداد - حتى مع غياب خطر التخلف الوشيك عن السداد - أن تكون وسيلة ناجعة لتحقيق الاستقرار في نسبة الدين وخلق متنفّس مالي دون إثقال كاهل سكان البلد المدين. يجب توزيع عبء إعادة الهيكلة بشكل متساوٍ بين المدين والدائن.

ويضيف كلايس: "يجب إطلاق 'ميثاق اجتماعي' جديد، على النحو الذي أوصى به صندوق النقد الدولي، بتخفيف شامل للديون والبدء بحوار وطني حقيقي حول الإصلاحات الاقتصادية التي لم يحددها صندوق النقد الدولي أو الدائنون الآخرون. ويجب إعطاء حقوق الإنسان للشعب التونسي الأولوية قبل سداد مطالبات الدائنين بالكامل. كما ينبغي على تونس أن تطالب بوقف فوري لخدمة سداد الديون، تليها عملية إعادة هيكلة شاملة".

للمزيد:

دراسة: "أزمة الديون التونسية في سياق جائحة كورونا: سداد الديون يعرقل الحق في الصحة وفي التعليم وفي حياة كريمة" (النسخة الإنجليزية، النسخة العربية)

الرسوم البيانية:

كاريكاتير ويلي: